اقتصاد

فوق الطاولة

إنزال خلف الخطوط!

علي محمود هاشم

ما أن تصدق الحكومة على منظومة المشاريع المنبثقة عن اجتماعات الدورة ١١ للجنة المشتركة السورية الروسية التي انعقدت نهاية الأسبوع الماضي، حتى يمكن القول: إن «إعادة الإعمار» تحررت من وعورتها التمويلية المحلية ومعوقاتها الذاتية، نحو أفقها التالي.

من حيث أهدافها، فشلت الحرب على سورية، ولم يبق لملوكها اليوم سوى مناورات ممسوسة تتطارحها «مجموعات مصغرة» ضمن حلقة ضيقة يصارع رأسها المدبب بشعره الأحمر المستعار، عقال قفاه السائبة.

مذكرة التفاهم السورية الروسية بمشاريعها المتوزعة على عشرة قطاعات حيوية سيتم إنجازها خلال السنوات الثلاث القادمة، تحاكي فعل الكيّ الدوائي لآمال الغرب في استدراك ما لا يمكنه استدراكه، والردّ على اشتراطاته لعودة الحياة الاقتصادية السورية وعلى نزوع «مجموعته المصغرة» العاقر عن استيلاد المزيد من العصيّ المصممة للعجلات، خلا «قفّة عربية» جديدة استولدتها مؤخراً قبل ضمّها إلى مزبلة اجتماعاتها الأخيرة!.

«لن نشارك في إعادة الإعمار».. هذا الهذر الغربي الذي يجسد العصي المبتة لعجلاتها، قابله قرار وطني ب«لا تحلموا بتذوق الكعكة».

وفق أدبيات الحروب، وعلى تخوم هذه المتاريس المتعالية بين الجبهتين كلتيهما، تتمظهر المرحلة الجديدة التي دشنتها الاتفاقات السورية الروسية ك«إنزال خلف خطوط العدو» على الجبهات الأكثر حيوية وإلحاحا، وحيث الذراع الاجتماعية المتوجعة التي «تلمظ» الغرب وهو يرتشف قطرات قدرتها على التكيف، في كل لحظة من لحظات السنوات الثماني من الحرب.

عصيّ الغرب المبتة، ورغم عهدنا بحقدها الفريد، لن تقوى على التثبيط تبعا لما هو مختلف جذريا في التجربة السورية عما سواها من الأقاليم التي مزّق الغرب كيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كي تتسنى له إعادة إعمارها، فمع الانتصارات المذهلة التي حققها السوريون، وعلى عكس النماذج الأخرى، لا تزال مؤسسات الدولة قائمة، والقرار الحكومي قادر على النفاذ بانسيابية إليها وفق الرؤية الوطنية المناسبة.

خلال السنوات الثلاث القادمة، سيعمل الاقتصاد باستقلالية متوقعة عن السياق السياسي والعسكري للحرب على سورية، لربما هذا الأمر يشكل واحدة من أكثر النماذج التي ستساعد في دكّ البنيان النفسي الذي يحاول الغرب تكريسه في مناطق رعايته المباشرة، والموارِبة شمال وشمال شرق سورية، وسيتاح للجميع بأن يعاين واقعيا افتقار تشبث القوات المحتلة بتلك المناطق إلى أي لون أو طعم، وسريعا ما سيضطر الغرب إلى تقطّيع المزيد من لحمه الدبلوماسي لإطعام الإرهاب، والتصبب عرقا جراء الكز المتزايد على ثقافته الفولكورية المألوفة بعض أذياله، وطالما تاهت به الدروب إلى تحقيق أهدافه في اجتزاء الحصة المناسبة من إعادة الإعمار وتكسرت عصيّه بفعل دوران عجلتها، فسيفاوض غدا على أقل مما كان سيحصل عليه أمس في إدلب أم في التنف والجزيرة.

إعادة الإعمار تعني «بديهيا» نهاية الحرب الإرهابية على سورية، وحيوية القطاعات التي تناولتها الاتفاقات السورية الروسية تمهد لإعادة الإعمار عبر الدفع باحتياجاتها وترسيخ قواعدها، وهذا أمر سيحيل بلا شك معارك الهوامش الحدودية إلى التقاعد بعدما فقدت الفرصة بتحقيق أهم أهدافها السياسية.. هكذا تقفز الأزمات إلى نهاياتها، حينما تفقد الحروب مغزاها كامتداد للاقتصاد.

وحال تسارع وتائر التعافي المضمرة في تلك الاتفاقات، يُنتظر أن ينقلب الحصار «الأميركي / العربي» على سورية، حصارا معاكسا بأكثر مما تملكه هذه الكلمة من معنى، فغداً، سيكون على المتطلعين إلى الحضور على صفحة هذه الجغرافية التي تتربع فوقها «كعكة الإعمار»، تلمّس طريقهم إلى دمشق وفق شروطها، وخلال وقت ليس بالبعيد، سيتوجب على المتأخرين قطع «تذاكر الدور»، لانتظار مناداتهم بأسمائهم.

بحث إعادة النظر برسوم الترانزيت والعبور ورسوم المطارات والمرافئ

مجلس الوزراء يعتمد الإجراءات العملية لبروتوكول التعاون مع روسيا

الوطن

اعتمد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس الإجراءات العملية لبروتوكول التعاون التجاري والاقتصادي والعلمي الموقع مؤخراً في دمشق بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية روسيا الاتحادية، والبرنامج التنفيذي للاتفاقيات، ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين في مختلف المجالات بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية التي تحقق الفائدة المشتركة للشعبين الصديقين.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم تكليف وزراء شؤون رئاسة الجمهورية والزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي بمتابعة ملفات وفق اختصاص كل جهة في الاتفاقيات مع روسيا الاتحادية والتنسيق المستمر لمعالجة أي عقبات تعترض وضع هذه الاتفاقيات في التنفيذ.

من جانب آخر، شهدت الجلسة مناقشات معمقة لاستنهاض الإمكانات والمقومات الطبيعية لتعزيز كفاءة موارد الدولة بما يضمن الاستغلال الأمثل لها بطريقة منهجية تحقق الفائدة القصوى دون فرض أي ضرائب أو رسوم جديدة على المواطن بهدف تعزيز حصانة الشعب السوري اقتصادياً من تبعات الحرب المستمرة منذ سنوات وترسيخ الارتقاء بثقافة الاعتماد على الذات واستنهاض الإمكانات المتاحة وتوليفها باتجاه خلق فرص عمل وتأمين الانتشار الأفقي للمكونات التنموية الحقيقية.

وركزت المناقشات على سبل البلورة الجديدة لأدوات الاستثمار الفاعل للمشهد التنفيذي العملي لاستثمارات الدولة حيث يلحظ قائمة استدراكات واسعة للآثار التي خلفتها الحرب على سورية، وتفعيل دور المؤسسات المالية والمصارف كأدوات دافعة لمختلف مسارات العمل التنموي عموماً والعمل على تصويب استثمار البنى التحتية والأصول الحكومية والاستمرار بإصلاح المؤسسات الاقتصادية من النواحي الإدارية والمالية بما يخدم الخطط والبرامج الهادفة إلى المضي بتعزيز الإنتاج كخيار إستراتيجي وطني.

وأفرد المجلس حيزاً وافياً من مناقشاته لمعالجة ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق العدالة في التكليف ضمن سياق الإصلاح الحتمي للقطاع، كما تم التطرق إلى إعادة النظر برسوم الترانزيت والعبور ورسوم المطارات والمرافئ وغيرها من المطارح.

وطلب المجلس من جميع الوزراء وضع تصوراتهم النهائية لتعزيز كفاءة موارد مؤسسات الدولة لاستكمال المناقشات بصيغتها النهائية الجلسة القادمة.

المصرف ينوي الحضور أكثر في السوق

٣ مليارات ليرة يحصّلها «العقاري» يومياً أكثر من نصفها قروض متعثرة

عبد الهادي شباط

تجاوزت تحصيلات المصرف العقاري مبلغ ٦٧,٣ مليار ليرة سورية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين بداية العام الماضي (٢٠١٧) وحتى نهاية تشرين الأول من العام الجاري، أي إن وسطي التحصيلات الشهرية خلال فترة ٢٢ شهراً الماضية تزيد على ٣ مليارات ليرة سورية.

وكشف تقرير للمصرف (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن حوالي ٣٤,٦ مليار ليرة سورية من تلك التحصيلات متعلقة بالقروض المتعثرة، أي بنسبة تزيد على ٥١,٤ بالمئة، في حين تقل نسبة التحصيلات الاعتيادية للمصرف عن ٤٨,٦ بالمئة من إجمالي التحصيلات.

وبين التقرير أن عدد القروض المتعثرة والمغلقة (أي المحصلة والمسددة بشكل كامل) تجاوز ١٣,٨ ألف قرض بقيمة ١٤,٦ مليار ليرة سورية، بينما سجلت قيمة السداد الجزئي للقروض غير المغلقة نحو ٦,٨ مليارات ليرة سورية، حيث أظهر التقرير أن ٢١١١ قرضاً تم قبول دفعات حسن النية منها وفق القانون ٢٦ بقيمة ٥,٢ مليارات ليرة، وأنه تمت جدولة نحو ٢٠٤٤ قرضاً بقيمة تجاوزت ١٤,٨ مليار ليرة سورية وفق القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير في المصرف العقاري عن العمل على إنجاز تسويات لقروض متعثرة بقيمة تتجاوز ٣ مليارات ليرة سورية حالياً، وتعود لعدد من كبار المتعثرين لدى المصرف، متوقعاً إنجازها خلال وقت قصير.

واعتبر المدير تلك النتائج مؤشراً إلى نجاح إدارة التعامل مع ملف القروض المتعثرة عبر المبادرة للتواصل والحوار مع المتعثرين وعرض التسهيلات والمزايا التي وفرها قانون التسويات من خلال تسديد دفعات حسن النية مقابل جدولة القرض وإعفاءات يستفاد منها المتعثر.

وحول بيع الضمانات التي كثر الحديث حولها لدى بعض فروع المصرف لتحصيل ديونه بين المدير أن المصرف يتعامل مع هذا الجانب وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وأنه من غير المرغوب أن يتم اللجوء إلى هذا المستوى من الإجراءات، إلا بعد تجربة كل الخيارات الأخرى لتحصيل ديون المصرف، إذ إنه في النهاية هذه الأموال هي أموال المودعين، وعلى المصرف استعادتها والتعامل معها وفق مهامه في الحفاظ على الأموال واستثمارها في القنوات الآمنة والمجدية، بما يعود بالنفع على المودع والمصرف في الوقت نفسه، لأن هدف المصرف الرئيس، السعي إلى تحقيق المنفعة والربح، مبيناً أن الضمانات التي تباع تعود لقروض متعثرة منذ ما يزيد على ١٠ سنوات، وليست قروضاً حديثة، وأن إحالة الضمانات إلى دوائر التنفيذ والمزاد يكون بموجب عقد مبرم بالأساس بين الزبون والمصرف.

ولفت المدير إلى أن المصرف يتجه حالياً إلى زيادة استثماراته وفق النشاطات الاقتصادية الفاعلة، بالتناغم مع التوجهات الحكومية التي ركزت على الاستثمار في تمويل المشروعات الإنتاجية، مبيناً أن المصرف يسعى أيضاً إلى زيادة حضوره في السوق وتعزيز خدماته وتطويرها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الحالية والمقبلة، حيث هناك زيادة في الاهتمام على تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني وتوسيع نطاق عمل المصرف، ومروحة الخدمات التي يقدمها البنك للمواطنين.

في أول تصريح له.. مدير «الاتصالات» الجديد لـ«الوطن»:

هدفنا رضا المواطن ومحاربة الفساد

قصي أحمد المحمد

في أول تصريح صحفي له، كشف مدير الشركة السورية للاتصالات منير عبيد لـ«الوطن» عن اتفاق مع عدة دول عربية وأوروبية لتنفيذ المشروع الإقليمي للإنترنت «RCN» وهو كابل إنترنت دولي.

وبين عبيد الذي تم تعيينه أمس الأول مديراً للشركة أنه تم الاتفاق على تشغيل كابل دولي «RCN» يربط بين عدة دول وهي سورية والإمارات العربية المتحدة والسعودية والأردن وتركيا لينتهي الكابل لمدينة فرانكفورت في ألمانيا.

ولفت عبيد إلى أنه ستتم بالتعاون مع الإدارات المتخصصة والمقابلة في تلك الدول إجراءات التنفيذ، موضحاً أنه سيتم الإسراع في إنجاز هذه الكابل لكونه يحقق ريعاً جيداً للسورية للاتصالات.

وأشار عبيد إلى أن هدف الشركة هو تحقيق رضا المواطن الذي ركز عليه وزير الاتصالات والذي جاء بعد توجيهات رئيس الجمهورية بشار الأسد خلال اجتماعه الأخير مع الحكومة.

وأكد عبيد ضرورة تأمين متطلبات الزبون بأسرع ما يمكن، إضافة إلى المضي قدماً في نهج محاربة الفساد وتشجيع الأيدي النظيفة والعمال الملتزمين وتأهيل الكوادر الفنية والإدارية وإقامة مشاريع أخرى تخدم عمل الشركة.

ولفت إلى ضرورة أن تبذل الشركة جهداً مضاعفاً خلال الفترة القادمة وخاصة السنوات الثلاث حتى عام ٢٠٢٢، حيث ستكون الشركة في سوق المنافسة المفتوحة بعد انتهاء حصرية العمل لديها في مجال الاتصالات.

وكان قد أصدر يوم أمس الأول وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب القرار رقم ٤٩٦ والمتضمن تسمية المهندس منير عبيد العامل من الفئة الأولى مديراً عاماً تنفيذياً للشركة السورية للاتصالات، وكان عبيد مديراً للإدارة التجارية للشركة السورية للاتصالات والتي أسندت له خلال تموز الماضي، ويذكر أن عبيد يحمل إجازة في هندسة الإلكترون من ألمانيا وشغل مديراً لبنى المعلوماتية في الشركة مسبقاً.

وفد اقتصادي أرمني في دمشق

أفكار لإقامة مشروعات مشتركة ونوعية

هناء غانم

طلب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع من رجال الأعمال الأرمن الاستفادة من الفرص الاستثمارية والمحفزات التي تقدمها سورية في مجال الاستثمار خلال مرحلة الإعمار، خاصة أن القوانين الناظمة للاستثمار تسعى إلى توفير الكثير من المزايا، لافتاً إلى ضرورة العمل على تطوير التبادل التجاري من خلال وضع آلية تضمن ذلك.

جاء ذلك خلال زيارة وفد اقتصادي أرمني أمس إلى الغرفة ولقائه مجلس إدارة الغرفة وعدداً من رجال الأعمال، علماً بأن الوفد التقى أيضاً معاون وزير الخارجية أيمن سوسان.

وخلال اللقاء في غرفة التجارة، دعا الجانبان إلى ضرورة تطوير التشاركية بين المؤسسات ورجال الأعمال من الجانبين في مختلف المجالات التجارية والصناعية، مع التأكيد على إقامة شراكات للمساهمة في إعادة الإعمار، بما يسهم في النهوض بالعلاقات الاقتصادية وتوسيع التعاون الاستثماري لما فيه مصلحة البلدين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد رئيس الجالية السورية في أرمينيا جورج بارسليان أن الهدف من الزيارة هو وضع حجر أساس لتطوير وتنشيط علاقات التعاون الاقتصادية التجارية والصناعية بين سورية وأرمينيا، وللتأكيد على أننا مع الشعب السوري لإعادة إعمار سورية الجديدة.

وبين أن وفد الجالية السورية في أرمينيا الذي يرافقه العديد من رجال الأعمال الأرمن والسوريين من أصل أرمني؛ يهدف إلى البحث عن السبل الكفيلة للمشاركة في إعادة إعمار سورية وإقامة المشاريع، مع إمكانية إقامة مشاريع مشتركة في قطاعات متعددة، والقيام بخطوات عملية في هذا الاتجاه.

من جهته أعرب أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو عن تفاؤله بعودة عمل الكثير من المنشآت التي يملكها رجال أعمال وصناعيون من السوريين الأرمن ممن غادروا البلاد خلال الأزمة وعادوا إليها.

وشدد على أهمية العمل والسعي لإقامة شراكات تساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المتبادلة، وجذب الاستثمارات النوعية ضمن آلية واضحة تحقق قيمة مضافة تخدم مصلحة البلدين.

وفي السياق ذاته، لفت رئيس مجلس الأعمال السوري الأرمني ليون زكي إلى أهمية تفعيل عمل المجلس الذي أصبح ضرورة، إضافة إلى تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين البلدين، لاسيما في مجال الاستثمارات الأرمينية في سورية، بهدف توسيع أفقها، خاصة أن سورية اليوم بدأت مرحلة مهمة ضمن عملية إعادة إعمار البنى التحتية.

وطالب زكي بتشكيل مجلس موازٍ من الجانب الأرمني ليضم جميع الفعاليات الراغبة بالعمل المشترك وتحديد القطاعات، ووضع آلية واضحة للتعاون في المجالات المختلفة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وخلال الاجتماع أعرب أعضاء الوفد عن رغبتهم بإقامة مشاريع مشتركة في سورية تكون مثمرة في العديد من المجالات، والاستفادة من التسهيلات، وخاصة في الاستثمار بقطاعات توليد الكهرباء والأغذية وإدارة النفايات ورفع الأنقاض وتدويرها.

ظاهر لـ«الوطن»: أول وثيقة للتنمية المكانية على المستوى الوطني

وثيقة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي على طاولة الحكومة لاعتمادها

صالح حميدي

صرّحت معاونة وزير الأشغال العامة والإسكان راما ظاهر لـ«الوطن» بأن مسودة وثيقة التوجهات والمنطلقات الأساسية للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي باتت جاهزة، وقد أنجزت بجميع بنودها وتوجهاتها، وهي تعد مرحلة تمهيدية للعمل فيها لحين الانتهاء من إعداد الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، حيث تم الاتفاق على هذه الوثيقة ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء.

ولفتت إلى أن الوثيقة تتناول مجموعة من المحاور تتعلق بتحديد آليات عمل الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وطرق وأساليب العمل في سورية لما بعد الحرب، وربط التخطيط الإقليمي بالأوضاع المتأتية عن الأزمة السورية بمفاعيلها وسبل التعافي المستقبلي، وذلك بهدف تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة والمستدامة، وتعزيز دور التخطيط الإقليمي والمكاني كجزء من البنية التحتية التخطيطية الوطنية، وفي عملية اتخاذ القرار المؤسساتي السوري واتباع منهجية تخطيطية تراعي مسائل التواصل المجتمعي وتطلعات المجتمعات الأهلية واللامركزية والعدالة الاجتماعية في الفرص والاستثمارات.

وأوضحت ظاهر أن وزارة الأشغال العامة والإسكان استعرضت محتويات الوثيقة وناقشت بنودها خلال اجتماع مع هيئة التخطيط الإقليمي وفريق العمل المشكل بالقرار رقم ٨٦ تاريخ ٢٠١٨/٨/٩ والذي يضم ممثلين عن الهيئة والمعهد العالي للتخطيط الإقليمي وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، إضافة لخبراء ومتخصصين في مجال التخطيط الإقليمي لتكون هذه الوثيقة بمثابة الإطار التوجيهي لعمل المؤسسات، ريثما يصدر الإطار الوطني بصيغته النهائية ليصار إلى دراستها واعتمادها في رئاسة مجلس الوزراء للعمل بمنهجية علمية وأسس مدروسة لضمان تحقيق العملية التنموية بمختلف مجالاتها، وحيث تكون متكاملة بين مؤسسات الدولة كلها وبما يضمن استدامتها للأجيال القادمة وهي تعد أول وثيقة للتنمية المكانية على المستوى الوطني.

وحسب بيانات هيئة التخطيط الإقليمي فإن الإطار الوطني يستهدف الانتقال بالواقع التنموي في سورية لإحداث تغيير جذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك من خلال إعادة صياغة مجموعة من الأهداف الجديدة القائمة على الأقاليم، وربطها بمجموعة من المحاور التنموية الرئيسية والثانوية التي تعمل من جهة كنواقل للإمكانات التنموية من المناطق ذات المكونات والمؤشرات التنموية المتقدمة إلى المناطق الضعيفة إنمائياً ومن جهة أخرى تقوي الروابط ما فوق الإقليمية بين سورية ودول الجوار.

وتركز الوثيقة على الحامل الاجتماعي لفكر الإطار الوطني وتوجهاته المتمثل في المجتمعات البشرية المحلية والوطنية، وضرورة النهوض بها وذلك من خلال إعداد مؤشرات رأس المال الاجتماعي، واعتبارها كأحد أبعاد التحليل المكاني، إضافة لإمكانية إعداد مؤشرات ترتبط باستقرار المنطقة البشري بالاعتماد على واقع الموارد وأفق استثمارها.